

## أنواع القاعدة القانونية

إن تعليق الفانون في أعلى مكان بحيث لا يتمكن أي مواطن من قراءته كما كان يفعل الطاغية دينيس، أو إخفائه في كتب عالية في مفتطات من التشريع وآراء القضاة والأعراف، في سرية تامة أو صوغه بلغة أجنبية بحيث تصبح معرفة الحق والفانون غير متاحة سوى لأولئك الذين يتعلمونها خصيصاً لإخفائها عن الناس لهو أمر في غاية الظلم، إن الحكام الذين أعطوا لشعوبهم مدونة من القوانين، مهما كانت غير تامة، كمدونة جوستينيان، أو قدموها لهم في صورة فانون وطني في تقنين محدد ومنظم لبسوا خيرين كبار فقط، بل إنهم تشرفوا بإسداء معروف عظيم للعدالة.

### جدید الأهداف



1- أن يميز الطائفتين بين القاعدة العامة والقاعدة الخاصة.

2- أن يفرق بين القواعد المنسظمة الشكلية والقواعد

الأساسية.

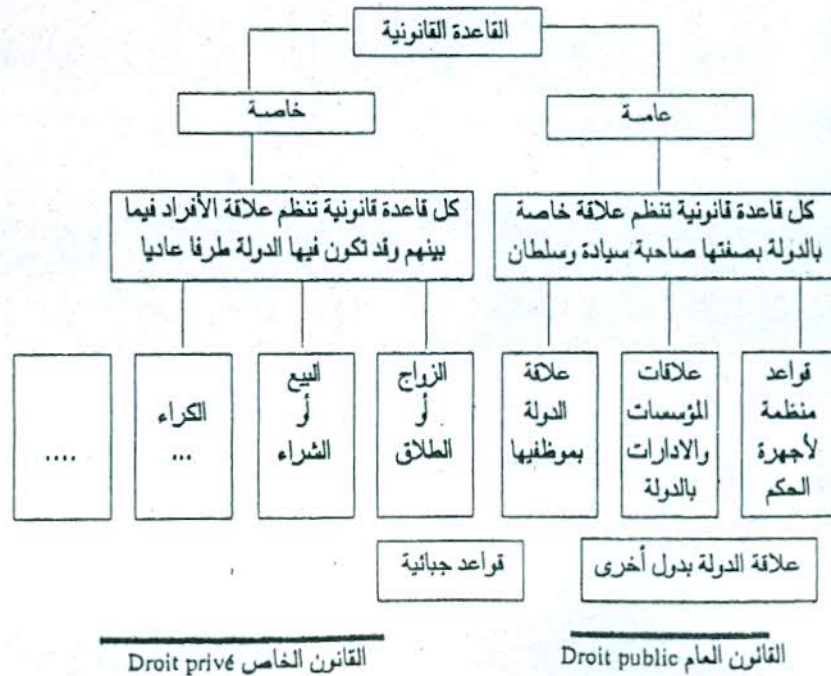
3- أن يفرق بين القواعد المكتوبة المدونة وغيرها ومدى ميزات القاعدة

المدونة.

4- أن يميز بين القاعدة الأمرة والقاعدة التكملة أو المفسرة.

ننوي في هذا الباب أن نحص أنواع القاعدة القانونية من جهة خصوصها وعمومها. ومن جهة شكلها وقواعد أسسها. ومن جهة التمييز فيها بين المدونة وغير المدونة والأمره والمكمله أو المفسره. وهذه الجهات مستنبطة من المنظور الذي نرى من خلاله القاعدة القانونية. فلو اعتبرناها من ناحية طبيعية العلاقة التي تناولها وتنظيمها كانت عامة أو خاصة. وأما لو اعتبرناها من ناحية موضوعها كانت قاعدة ذات أساس أو موضوع أو قاعدة شكل أو إجراءات مسطرية. وأما إذا اعتبرناها من الناحية المظهرية كانت إما مكتوبة أو غير مكتوبة. وأخيرا إذا اعتبرناها من جهة قوة أثرها في العلاقة القانونية التي تنظمها كانت إما أمره أو مكمله أو معلنه أو مفسره. وبناء على هذه التفسيرات سنتناول هذا الباب في الفصول التالية:

كيف نميز بين القاعدة الخاصة والقاعدة العامة؟ معلوم أن المجتمع ينتظم في فئتين فئة المواطنين أو الأفراد العاديين وفئة الحكام. ويمكن أن نتحدث عن نطاقين نطاق الأفراد الذين يدخلون في علاقات قائمة على المساواة في الحقوق والواجبات ونطاق الفئة الحاكمة التي تمثل الدولة. وقد رأى بعض الفقه ان كل قاعدة قانونية إنما هي قاعدة منظمة، على نحو من الأنحاء، لعلاقة خاصة بالدولة باعتبار الدولة هي المسند للسلطة العامة، فكلما كانت القاعدة منظمة لأجهزة الحكم أو للعلاقات القائمة بين مؤسسات الدولة أو إرادتها، ونحو ذلك كلما كانت قاعدة عامة وكلما تعلقت بتنظيم حياة الأفراد وعلاقاتهم داخل المجتمع نحو الزواج والطلاق والبيع أو الكراء، أو نحو ذلك كلما كانت قاعدة خاصة.



القواعد القانونية الشكلية والقواعد الأساسية

الفصل الثاني

القاعدة المدونة والقاعدة غير المدونة

الفصل الثالث

القاعدة القانونية الأمره والقاعدة القانونية المكمله أو المفسره

الفصل الرابع

القواعد القانونية الشكلية والقواعد الأساسية	الفصل الثاني
---	--------------

وعلى هذا الأساس حصل التمييز بين القانون العام والقانون الخاص، فهناك إذن قواعد القانون العام التي تنظم أجهزة الدولة، وعلاقة الدولة بإدارتها أو نحو ذلك، وهناك قواعد القانون الخاص وهي التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم. على أن من الفقهاء من دقق في هذه المسألة فبين أن الدولة قد تدخل في علاقة ما مع أفراد عاديين كأن تقرضهم أو تكري لهم أو تقنني منهم، ففي هذه الحالة تكون مجرد طرف عادي. ولذا وجب التمييز بين مستويين:

- القاعدة القانونية العامة من حيث هي قاعدة تهدف إلى تنظيم علاقة من العلاقات التي تكون فيها الدولة طرفاً يحظى بالسيادة والسلطة العامتين.

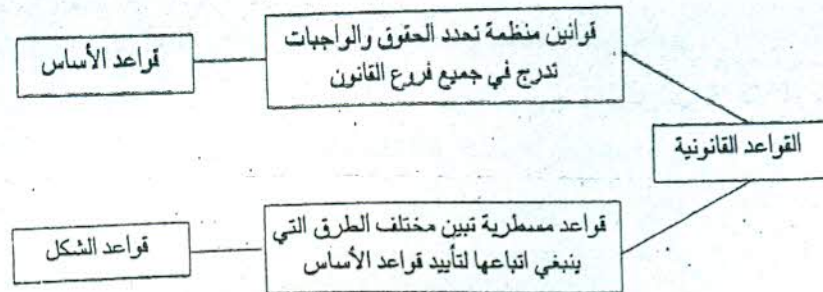
القاعدة القانونية الخاصة من حيث هي قاعدة تنظم العلاقات الخاصة بالأفراد فيما بينهم وقد تدخل فيها الدولة كطرف عادي.

ويعرفنا هذا المعيار: أي معيار مدى حضور الدولة كطرف عادي في العلاقة التي تنظمها القاعدة القانونية أم كطرف ذي سيادة وسلطة بنوع القاعدة القانونية أم هي عامة أم خاصة؟

ميز الفقهاء ورجال القانون بين ضريبين من القواعد القانونية من حيث الصورة والمادة هما:

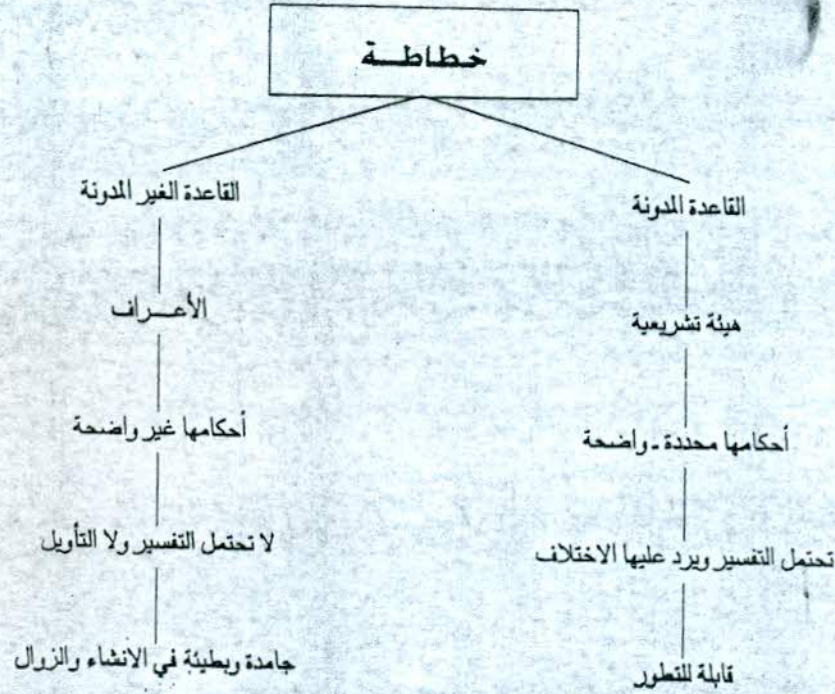
أ - القاعدة القانونية كقاعدة أساس: والمقصود بها تلك القاعدة التي تتوافر على جوهر وموضوع لتعلقها بتحديد حقوق أو تقرير واجبات في إطار علاقة قانونية وهذا النوع من القواعد يتواجد في جميع فروع القانون.

ب - القاعدة القانونية كقاعدة شكل: كلما كانت القاعدة القانونية تهدف إلى رسم مختلف الطرق التي ينبغي أن يسلكها الشخص، باعتماد الوسائل والإجراءات، من أجل الوصول إلى الحق المتنازع عليه، كلما كانت قاعدة شكل. فقانون المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية يبين كل منهما السبل التي يجب اتباعها لتحقيق الحق أو لإنزال العقوبة. ولذا تعتبر قواعدهما قواعد شكلية خاصة بتنظيم أساليب ومسالك ينبغي اتباعها مع توفير كل الوسائل والقيام بكل الإجراءات التي تنص عليها المسطرة. ويطلق على هذا النوع من القواعد: القواعد المسطرية.



نص مكتوب بل تعلق في الأذهان وضمائر الأفراد كالعرف الذي يعد قاعدة قانونية غير مدونة.

- إذا كانت القاعدة القانونية المكتوبة منحصرة ومدونة فإن هذا سيجعلها قاعدة قابلة للتطور وإمكانية المجاوزة بضبط مواطن خللها أو عدم مواكبتها للواقع كأن يظهر أن روح العصر تتجاوزها. وأما القاعدة غير المدونة فإنها تنطبق تلقائيا ولا تحتاج إلى تأويل أو تفسير وبالتالي فهي جامدة وبطيئة الإنشاء والزوال.



ظلت القواعد القانونية مضمرة وغير معلنة إلا في صورة أعراف أو مبادئ تمت بصلة إلى ما يتوسم الناس انه من العدالة والإنصاف إلى أن أصبح من الممكن تدوينها مع ظهور الكتابة. ومن المعلوم أن القواعد المدونة أقوى من القواعد غير المدونة لأن الأولى يحفظها الزمان والمكان أما ما هو شفهي فيفنى بفناء الصدور التي تحفظه<sup>(1)</sup>. ولذلك فإن المحاولات الأولى لتدوين القواعد والتنصيص عليها كانت وظلت محفوظة إلى يومنا هذا.

إن معيار الكتابة هو الذي يساعدنا، إذن، على التمييز بين القواعد المدونة والقواعد غير المدونة. ثم إن القواعد غير المكتوبة تنتمي إلى العرف أو مبادئ الإنصاف. وعموما يمكن أن نميز بين القاعدة المدونة والقاعدة غير المدونة كالتالي:

أ- تستمد القاعدة المدونة شرعيتها من هيئة تشريعية تصدرها بحيث تكون هذه الهيئة مختصة.

ب- تتمتع القاعدة المدونة بكون أحكامها محددة وواضحة ومنصوصة بالفاظ ذات دلالة وأهداف وأحكام بيّنة وقد تحتل التفسير ويرد فيها الإختلاف ويبقى ما يرجع إليه بصفة المحدد هو النص المكتوب.

ج- القاعدة غير المدونة لا تستمد شرعيتها من هيئة تشريعية مختصة بل إن صفتها الشرعية وقوتها الملزمة تؤول إلى مصدر آخر غير التشريع كالعرف مثلا. وعلى المستوى العلمي تطرح العضلة التالية المتصلة بالقاعدة القانونية غير المدونة:

- من الملاحظ أن القاعدة المصاغة كتابة قاعدة أكثر وضوحا والوصول إلى حكمها يسير بحيث لا يكون اللجوء إلى التأويل إلا في حالات نادرة بخلاف القاعدة غير المدونة فيصعب أن نعطي لوجودها معنى خصوصا وأنها معنوية لا تتجسد في

(\*) وتسمى أيضا القاعدة العرفية والعرف هو ما تعارف الناس عليه، راجع الصفحة 149 وما بعد...

(1) Un proverbe français annonce que : "Les écrits restent, les paroles s'envolent".

